بعضُ دروس الثورة التونسيّة

□ علي الشهابي

أتاحت الفضائيّاتُ والشبكةُ العنكبوتيّة والصحافةُ إمكانيّةَ متابعة فصول «ثورة الياسمين» عن كثب، حتى للمراقب البعيد. ولأنّ هذه الثورة مهمّة جدًا في حدّ ذاتها، ولأنّ مفاعيلها قد تحرّك استنقاعَ مجتمعاتنا أيضًا، فلا بأس من معاينة التشابك في مجريات الصراع أثناء هذه الثورة التي ستأخذ شكلاً مغايرًا إنْ تكرّرتْ في غير مكان. وها قد بدأتْ تباشيرُها في مصر، وامتدّت إلى بلدان عربيّة أخرى.

مخطّط النظام

بعيد مغادرة بن عليّ البلادَ، أطلّ الوزيرُ الأوّل محمد الغنوشي على التونسيين من خلال التلفزيون الحكوميّ ليدلي ببيان مقتضب قال فيه إنّه بدأ تولّي مهمّات رئيس الجمهوريّة إلى حين إجراء انتخابات مبكّرة. ودلّل على دستوريّة تولّيه بالقول:

«طبقًا للفصل ٥٦ من الدستور، الذي ينصّ على أنه إذا «تعذّر على رئيس الجمهوريّة القيامُ بمهمّاته بصفةٍ وقتيّة، يحقّ له أن يفوّض سلطاته إلى الوزير الأوّل.» واعتبارًا لتعذّر ذلك بصفةٍ وقتيّة، أتولّى منذ الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهوريّة، وأدعو كافّة أبناء تونس وبناتها...إلى التحلّي بالروح الوطنيّة لتمكين تونس في هذه الفترة الصعبة من استعادة أمنها واستقرارها... وأتعهّد خلال فترة تولّي هذه المسؤوليّة باحترام الدستور، والقيام بالإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تمّ الإعلانُ عنها، بالتشاور مع كافّة الأحزاب الوطنيّة ومكوّنات المجتمع المدنيّ.»

من الواضح أنّ هذا البيان تمّ ترتيبُه على خلفيّة ضرورة مغادرة الرئيس بن عليّ. وهو يُظهر أنّ النظام التونسيّ كان يفكّر في الاستمرار في حكم تونس، ولكنْ... من دون بن عليّ. وهذا ما يتبيّن من خلال:

١ ـ قيام بن عليّ بالمغادرة من دون تفويض الغنوشي بتولّي مهامّه. وهذا ما كان قد خَطّط له النظامُ في رأيي لأنّ تفويض الغنوشي كان سيقوّي الرابطةَ العضويّةَ بينهما في عيون التونسيين، في حين أنّ النظام يحرص على إيهامهم بأنّ الخلاص من بن عليّ ينطوي على حلّ كلّ مشاكلهم.

٢ ـ تأكيد البيان أنّ الغنوشي سيقوم بالإصلاحات التي أعلن عنها بن عليّ حينَ كان يتنازل للشعب أملاً في تهدئته. وهذه الإصلاحات حدّدها بن عليّ بأنّها اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة. معلومٌ أنّ الإصلاحات الأولى والثانية تتطلب زمنًا، أمّا الإصلاحات السياسيّة فكان بن عليّ قد قال إنّه «سيكرّس السنوات الثلاث القادمة [حتى عام ٢٠١٤ موعدِ انتهاءِ رئاسته] لتعديل قانون الانتخابات والحريّات.» وكذلك فعل الرئيس «الموقّت» في بيانه، فنراه يسوّف موعدَ الإصلاحات السياسيّة عبر إبقاء زمن العمل على تحقيقها مفتوحًا، مادامت الإصلاحاتُ الاقتصاديّة والاجتماعيّة (القابلة لأن يُبنى عليها فعلاً) مسوّفة بطبيعتها

٣ ـ قول الغنوشي: «أتعهّد بـ... القيام بالإصلاحات. . بالتشاور مع كافّة الأحزاب الوطنيّة ومكوّنات المجتمع المدنيّ.» أهمّ ما في هذا التعهّد إعلانُ صاحبه صراحةً أنّه **هو** من سيقوم بالإصلاحات، أمّا الأحزاب والقوى والمنظّمات فدورُها استشاريٌّ. وهذا ما يُضْمر أنّ الرئيس «الموقّت» كان ينوي أن يظلّ في الحكم طوال الفترة الزمنيّة التي يتطلّبها إنجازُ برنامجه الإصلاحيّ الشامل.

لا شكّ في أنّ هذا البيان ـ البرنامج سخريةٌ من الشعب التونسيّ وقواه السياسيّة والنقابيّة. فجملة الإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ليس من منطق تحقيقها أن ينفّذها شخصٌ أيًا يكن؛ فكيف بفردٍ من بطانة بن عليّ، يتولّى مهامَّه بعدما أجبر الشعبُ أركانَ نظامه على التضحية به بتهريبه إلى الخارج؟! إنّ مَنْ يقوم بإصلاحاتٍ كهذه هو الشعب، خصوصًا من خلال أحزابه السياسيّة التي تَطرح برامجَها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة عليه وتبذل ما في وسعها لإقناعه. والشرط الأوليّ لذلك هو توافرُ الديموقراطيّة السياسيّة؛ وهذا يؤشّر إلى ماهيّة المطلوب ممّن يتولّى مقاليدَ الأمور، بصرف النظر عن مدى دستوريّة تولّيه: فتح بوّابة الديموقراطيّة السياسيّة أمام الشعب.

ردّ المعارضة

ردًا على هذه السخرية، و(الأهمّ) لأنّ هذا هو المطلوبُ لتحقيق الإصلاحات وتطوير المجتمع، قامت القوى الحيّةُ في المعارضة بممارسة تكتيك الثورة الدائمة: فسارعتْ قواها السياسيّة، وغيرُ السياسيّة، إلى المطالبة باستقالة الغنوشي. هكذا بادر المحامون في مدينة القصرين إلى قيادة تظاهرةٍ بالآلاف لهذا الغرض؛ وفي اليوم التالي بدأت القوى السياسيّة التحضيرَ لمسيراتٍ في

كافّة أرجاء البلاد للهدف نفسه، على الرغم من فرض النظام حالةَ الطوارئ التي تحظّر التجمّع وتَسمح لقوّات الأمن باستعمال الرصاص الحيّ ضدّ منتهكيه.

بعدما رأى النظامُ مدى تصميم الناس، شعر أنّه لا مندوحة من الرضوخ لمطلبهم؛ فأوعز للغنوشي بالتراجع. حاول الأخير تنسيقَ تراجعه، فأعلن: «إذا تأكّد لنا أنّ مغادرة بن عليّ لتونس نهائيّة فسيتمّ اتخاذُ إجراءاتٍ أخرى.» ثم قال: «سنعلن موعدَ الانتخابات بعد التشاور مع مختلف الأحزاب والقوى.» وأخيرًا قدّم استقالتَه، وسلّم السلطةَ إلى رئيس البرلمان الذي حدّد تاريخَ الانتخابات الرئاسيّة بموعدٍ أقصاه ستّون يومًا.

إذنْ، أجبرت المعارضة النظامَ الديكتاتوريّ على التراجع عن أول سيناريوهات الاستمرار في السلطة بالشكل الذي خطّط له. فحاول تحصيل أقصى ما يمكن تحصيلُه: تمّ تكليفُ الغنوشي بتشكيل حكومةٍ موقّتة، ضمّت ٢٣ وزيرًا، بينهم ستّة من «التجمّع الدستوريّ،» تولّى أربعةٌ منهم الوزارات السياديّة أمّا باقي الوزارات فتوزّعتْ على أحزاب المعارضة والنشطاء المدنيين والنقابات: ثلاثٌ من نصيب الاتحاد التونسيّ للشغل، وواحدةٌ للتكتّل الديموقراطيّ من أجل العمل، وأخرى لحزب التجديد (الشيوعيّ سابقًا).

هذه الأحزاب الثلاثة الممثّلة في الحكومة، وغيرُها ممّن لم يتمثّل، استمرّت في نهج الثورة الدائمة من خلال الضغط على النظام في الشارع وداخل الحكومة الموقّتة. فعلّق حزبا التجديد والتكتّل الديموقراطيّ مشاركتَهما في الحكومة احتجاجًا على سيطرة وزراء حزب النظام (التجمّع الدستوريّ) على الحكومة، بينما انسحب منها الاتحادُ التونسيّ للشغل. وهذا الضغط أجبر وزراءَ النظام ورئيسَ الوزراء والقائمَ بأعمال رئيس الجمهوريّة على الاستقالة من حزب التجمّع، ما حدا بحزب التجديد إلى العودة إلى الحكومة أما التكتّل الديموقراطيّ، فانسحب منها بعدما نسّق خطواتِه مع الاتحاد التونسيّ للشغل.

البدء من الصفر

عند هذا الحدّ من الثورة الدائمة، التي انتزعتْ مكاسبَها تدريجيًا من النظام الديكتاتوريّ، رأى بعضُ القوى الديموقراطيّة أنّ «ثورة الياسمين» بلغتْ نقطة الأوج بتحقيقها كلَّ ما يمكن تحقيقُه في هذه المرحلة، تمهيدًا لما ستفرزه الانتخاباتُ القادمة. أما القوى المنسحبة من الحكومة، ومعها القوى غيرُ الممثّلة فيها أصلاً، فواصلتْ تحرّكها في الشارع للمطالبة بإسقاطها وتشكيل حكومة «إنقاذ وطنيّ» تضمّ جميعَ القوى السياسيّة ولا تستثني إلا رموزَ عهد بن عليّ. بهذا انقسمت المعارضةُ الديموقراطيّةُ بحيث بات بعضُها في الحكومة، والأخرُ في المعارضة. ومع أنّ هذا إضعافٌ للمعارضة، فإنّه نتيجة طبيعيّة لممارسة حقّ الاختلاف ـ وهما مختلفان فعلاً، في هذه الحالة، على كيفيّة التعامل مع رموز العهد السابق.

هذه الحكومة التي استجْدَت الشعبَ للقبول بها، عبر انسحاب وزراء التجمّع الدستوريّ منه، وإعلانِها «القطيعةَ مع الماضي» و«دفعَ تعويضاتٍ للمتضرّرين من انتهاكات حقوق الإنسان في عهد بن عليّ».. إلخ، ظلّت عاجزةً، على الرغم من انقسام المعارضة، عن تثبيت نفسها باتخاذ قراراتٍ مهمّة. فرفضُ المعارضة الاعترافَ بشرعيّتها يحْرمها القدرةَ على اتخاذ القرارات السياسيّة التي تتطلّبها المرحلةُ القادمة؛ ذلك أنّ إجراءاتٍ من قبيل تعديل الدستور، تمهيدًا لتغييره، بما ينطوي ذلك على الاتفاق عمومًا على شكل نظام الحكم (رئاسيّ أمْ برلمانيّ أمْ مزاوجة بينهما) وتحديد موعد الانتخابات، تحتاج أيضًا إلى مشاركة القوى السياسيّة النافذة في الشارع لتحديد ماهيّتها ومواعيدها قبل أن يتمّ إقرارها.. والأدقّ، حتى يتمّ.

هذا التراكب الظرفيّ بين انقسام المعارضة وضعف الحكومة يدلّ على أنّ محصّلة علاقات القوى بين مجمل الأطراف المتصارعة صفْر؛ وأنّ هذا الصفر لن يدوم طويلاً. ومحصّلة العلاقات تعني أمرين: ١) أنّ هذه الحكومة الموقّتة، التي لا تعترف المعارضةُ بشرعيّتها، لن تتمكّن من إدارة البلاد طوال المرحلة الانتقاليّة. و٢) أنّ إسقاطها في الشارع غير وارد. وبين إصرار الحكومة على البقاء وإصرار المعارضة على استقالتها، طُرحتْ حلولٌ وسط: كمبادرة ثلاثة من أعضاء المجلس التأسيسيّ لعام ١٩٥٥ إلى اقتراح تشكيل حكومة إنقاذ وطنيّ تضمّ كلَّ الأحزاب والمنظّمات، تقوم بتعليق العمل بالدستور الحاليّ، وتتولّى إعدادَ دستور جديد والاستفتاءَ عليه، وتلي ذلك مرحلةُ الانتخابات. لم يتمّ التوافق على هذا المقترح بعينه، لكنّ الاتفاق الذي توصّلتْ إليه الحكومةُ والمعارضةُ كان في الوسط: فقد استُبعد رموزُ عهد بن عليّ من الوزارات السياديّة، واحتفظ الغنوشي برئاسة الوزراء، وظلّ معه وزيران من تلك الرموز في وزارات هامشيّة. وفي المقابل اعترف الطرفُ الأبرزُ في المعارضة (الاتحاد التونسيّ للشغل) بشرعيّة الحكومة، وفضّل عدمَ المشاركة فيها رسميًا، ليحتفظ بحقّ المشاركة بعد أن يتشاور مع باقي حلفائه من أحزاب المعارضة ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

بهذا فضّلت النقاباتُ مراقبةَ الحكومة من الخارج بكيفيّة إنجاز مهمّتها في المرحلة الانتقاليّة والمتمثّلة في «الانتقال بالبلاد الى الديموقراطيّة، وتنظيم الانتخابات حتى يقول الشعبُ كلمته بكلّ حريّة.» وأكّد الغنوشي أنّ «هذا ما تمّ إقرارُه، وتلتزم به الحكومة،» وأضاف أنّ «الانتخابات سوف تتمّ بإشراف لجنةٍ مستقلّة، وبحضور مراقبين دوليين.. »

الديموقراطيّة والديماغوجيا

ثمة درسان آخران تنطوي عليهما ثورةُ الياسمين.

١ ـ أكاد أجزم أنّ أهمّ ما في هذه الثورة سلميّتُها الأصيلة. فالشعب لم يتصرّفْ بتاتًا بحسب المثل القائل «يكفيك شرُّ المحكوم إذا حكم،» بل حافظ على

أهمّ ما في هذه الثورة سلميّتها الأصيلة.

اتّزانه حتى عندما شكّل لجانًا لحماية نفسه من زعران ميليشيا النظام التي حاولتْ أن تعيث فسادًا لتجبر الجيشَ على القيام بانقلابٍ عسكريّ يعيد إنتاجَ الديكتاتوريّة. الثورة، إذنْ، لم تتزيّا بالمسالمة خوفًا من قمع نظام بن عليّ، وإنما حافظتْ على هذه الميزة بعدما فَرضتْ نفسَها بقوّةٍ في الشارع، وبعد فرار بن عليّ أيضًا وظلّت كذلك، ولا منظورَ عندها إلاّ استمرار إدارة خلافاتها بالوسائل الديموقراطيّة.

شكليًا، تناقضتْ مواقفُ الأطراف الديموقراطيّة داخل الحكومة وخارجها، لكنّها لم تقف على طرفَي المتراس لأنّ الهدفَ هو بناءُ مجتمع مدنيّ. ولهذا فرضت الثورةُ نفسَها على الديكتاتوريّة بقوة مدنيّتها لا بالمتاريس. بل إنّ المعارضة لم تفكّر في دعوة الجماهير (ولو «من تحت لتحت») إلى اقتحام مقرّ حكومة الغنوشي ذات الأغلبية النسبيّة من رموز عهد بن عليّ.

٢ ـ ينطوي صمودُ حكومة الغنوشي، واضطرارُ المعارضة إلى ملاقاتها في منتصف الطريق، على درس عميق. فهو ووزيراه من رموز النظام البائد، ومع ذلك تراجعت المعارضةُ عن «رفض الاعتراف بشرعيّة حكومةٍ فيها رموزٌ من نظام بن عليّ.» قد يقال إنّ المعارضة رفعت السقفَ حتى تحصّل الوضعَ الراهن. غير أنّ هذا لا يغيّر جوهرَ الموضوع، ويؤكّد بداهةَ استحالة غياب رموز النظام البائد عن الحكومة الانتقاليّة: فهم يمثّلون جزءًا من البنية الاقتصاديّة ـ الاجتماعية القائمة، التي ستتعايش معها البنيةُ الجديدةُ مرحلةً قد تطول أو تقصر. إنّ البناء الجديد لا يلغي القديمَ بإصدار قراراتٍ تنفَّذ فورًا (هذا أسلوب الميليشيا «الشعبيّة» المفضي إلى سلطة ديكتاتوريّة)، وإنما يبدأ من الأرضيّة القديمة، ويحوّلها انطلاقًا من البذور الديموقراطيّة القائمة فيها. وشيئًا فشيئًا يَلْمس المجتمعُ جدواها، ويتفاعل معها، بحيث تنتفي البنيةُ القديمة. وهي دومًا تنتفي، في ظلّ غياب سلطة ديكتاتوريّة تسعى إلى ترسيخها، لكون البنية الجديدة حاجةً يشعر المجتمعُ بضرورة تلبيتها.

في سياق الحديث عن هذا الصراع، بين القديم والجديد، أستهجنُ مطالبةَ الكثيرين بحلّ الحزب الحاكم. هذه المطالبة غير منطقيّة، لكونها غير واقعيّة. فمن ذا الذي سيأمره بحلّ نفسه؟ وإنْ وُجد، فما الداعي إليه؟ يكفيه ازدراءً أنّ الشعب ثار ضدّه. هل سيجرؤ أعضاؤه على طرح برنامجه لكيفيّة تطوير تونس ديموقراطيًا؟ وإنْ فعلوا، فهل يخشى المطالبون بحلّه تأييدَ غالبيّة التونسيين له؟ إنّ من الطبيعيّ أن يعيش أعضاءُ هذا الحزب بين التونسيين، كجزءٍ منهم، تحت سقف القانون.

باختصار، هذا الحزبُ اندثر. أما ما يحزّ في القلب، فهو أنّ هذه الديماغوجيا لمّا تندثر.

دمشق

علي الشهابي

كاتب فلسطينيّ مقيم في دمشق.